تداعيات العولمة على سيادة الدولة الوطنية

د. فاروق العربي

أستاذ محاضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

الكلمات المفتاحية:
العولمة –السيادة –الدولة الوطنية –الفواعل الدولية الجديدة –

ملخص–يتناول هذا المقال موضوع سيادة الدولة الوطنية زمن العولمة والضغوطات التي تتعرض لها من قوى السوق والفواعل الجديدة على الساحة الدولية. حيث تعمل اليوم مختلف هذه الفواعل على غرار الشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات المالية الدولية، إلى جانب المدخلات الأخرى الثقافية، القيمية والقانونية للعولمة على محاصرة الدولة مؤدية بالتالي إلى إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة الوطنية.

Key words-
Globalisation– Sovereignty -Nation State –New international actors.

Abstract-This paper deals with the sovereignty of the nation state in the age of globalisation, and the pressures it endures from market forces and increasing actors on the international scene. Indeed, multinational companies, international financial institutions, in addition to cultural and normative globalisation inputs are challenging the nation state affecting its sovereignty and leading to a calling into question of the concept of nation state sovereignty.

مقدمة:

منذ أربعة قرون خلت، أرست المجموعة الدولية معالم الدولة الأمة ومقوماتها إثر انعقاد مؤتمر وستفاليا، وتكرست بذلك الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، وقد نقلت عجلة التاريخ ذلك الكيان نقلات عديدة ومتنوعة، وحملتها على مسارح الحروب والسلام والتعاون والتكامل، والتفكك والبروز والأفول والسيطرة والتراجع.

وقد حافظت الدولة الأمة على كيانها وأساسياتها في التفاعلات الدولية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أين ظهرت قوى وفواعل جديدة بدأت تتعاظم أدوارها شيئا فشيئا لتزاحم أدوار الدولة الأمة. فتطور العلاقات الدولية بشكل عام وتطور الاقتصاد والتجارة الدوليين بشكل خاص قد أفضيا إلى نشوء كيانات وفواعل فرضت نفسها على الساحة الدولية، وهي اليوم تلعب أدوارا متنامية لا تقع في مجال اختصاصها فحسب، وإنما تعدتها إلى مجالات كانت بالأمس حكرا على الفاعل الوحيد والمتمثل – كما أسلفنا – في الدولة الأمة.

فديناميكية العولمة أبرزت مجموعة من الفواعل كما ساقت مجموعة من المخرجات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي من شأنها التأثير وحتى اختراق سيادة الدولة، وعلى هذا الأساس نقف عند الإشكالية التالية: هل انحسرت سيادة الأمم في ظل انتشار آليات وقيم العولمة؟

هل يمكن الحديث عن ذوبان لسيادة الدولة الأمة أم أنه مجرد تراجع في ظل ديناميكية العولمة؟ وكيف انتقلت الدولة الوطنية من وضعية التأثير إلى وضعية التأثر؟

I. سيادة منطق السوق أم سيادة الدولة الوطنية

تواجه النظرية السياسية والمفاهيم السياسية بشكل عام إشكالية صعبة في ظل ظاهرة العولمة، لاسيما إشكالية الاختراق التي تتعرض له الدولة من قبل الفواعل المتعددة للعولمة وشبكاتها، والتي صارت تزاحم دور الدولة في المشهد السياسي المحلي والعالمي على حد سواء.

هل بإمكان الدولة الوطنية بمقوماتها السيادية أن تصمد أمام عنفوانية الليبرالية الجديدة؟

لقد نظّرت الماركسية بالأمس من منطلق الجدلية المادية والحتمية التاريخية لزوال الدولة، كما ذهبت المقاربة الفوضوية إلى فكرة اللاتنظيم واللادولة، فهل عجلة التاريخ

استدارت زمن العولمة كي تظهر أفكار مماثلة على يد الليبراليين الجدد وإن في قوالب فكرية جديدة؟

لا يتوانى الليبراليون الجدد* ودعاة السوق الحرة إلى الدعوة لقدسية السوق واكتساح كافة الحواجز التي من شأنها أن تقف في وجه التبادل الحر وكذا فتح الأسواق على مصراعيها، حيث يحاول هؤلاء فرض منطقهم باعتبار أنهم يمثلون نموذجا راقيا (سياسيا واقتصاديا) ويقدمونه على أساس ضرورة انتهاجه لكونه المخرج الحتمي من قضايا الفقر والتخلف والنزاعات.

ويعد فريدمان وفون هايك من أقطاب الليبرالية الجديدة، حيث يدعو فون هايك F. Von Hayek إلى إبعاد الدولة، وتتلخص أفكاره في أن اقتصاد السوق ينتج نظاما ينظم ذاته بذاته (Auto-organisé) ويقوم بالانتقاء الذاتي (Auto-sélection) وبمقتضى ذلك على الدولة أن تنسحب وأن يتقلص دورها إلى حده الأدنى أو ما يعرف بدولة الحد الأدنى L'état Minimal. [1]

ويظهر أن جل الدول التي انتهجت اقتصاد السوق طوعا أو اضطرارا والذي يعني بالأساس رفع تدخل الدولة أو عدم تحكمها المطلق في العملية الاقتصادية، والاحتكام إلى ميكانيزمات السوق العالمية الضابطة لإيقاعات مختلف الاقتصاديات القومية السائرة في فلكها، ولقد بلغت هذه «النمذجة العولمية» أوجها في العشريتين الأخيرتين.

إن متطلبات النمو الاقتصادي الرأسمالي تجعل منه نظاما لا يعترف بسيادة الدول ولا بالحدود السياسية، ويسعى إلى استهدافها بالتفكيك والتفتيت ما دامت تشكل حاجزا أمام تطوره وانتشاره. وهذا ما تنحاز إليه النظرية الوظيفية لدافيد ميتراني D. Mitrany التي تؤكد على أن الشكل Form يتبع الوظيفة Function، أي ضرورة إخضاع «السياسي» لغايات ومتطلبات «الاقتصادي.»[2]

كما تنظر الليبرالية الجديدة للدول على أنها عنصر أو مصدر تشويش على حركة رأس المال، باعتبار أن السوق جيد في توازنه وحركيته، بينما تدخل الدولة فهو ضار ومعرقل، ومن ثم عليها الانسحاب تماما، وعلى هذا النحو يسعى الليبراليون الجدد وخاصة منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي إلى تحييد الدولة، بل وتغييبها عن المجال الاقتصادي ليحل السوق محلها في ضبط آليات العملية الاقتصادية. [3]

ويجمع الكثير من الاقتصاديين على أن السمة البارزة للعولمة هي التدفقات السريعة والتحرك المكثف لرأس المال، وعوامل الإنتاج، والذي عجزت الدولة عن

مراقبته، وهو ما أتاح للفاعلين عبر القوميين التأثير والنفاذ إلى المجال الاقتصادي والتحكم به، وإبعاد جهاز الدولة أكثر فأكثر عن السوق.

يظهر وأن قوى العولمة قد استطاعت وفي ظرف وجيز محاصرة الدولة الوطنية واجتياح جدار سيادتها، وفي هذا الصدد يرى روزنو J. Rosneau أنه ينبغي التمييز بين مرحلتين من السياسة العالمية، فقد تركت البشرية عصر السياسة الدولية خلفها، فالدولة الوطنية هيمنت على المشهد الدولي واحتكرته، بينما الآن فقد بدأ عصر ما بعد السياسة الدولية الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية، حيث أن هناك انتقالا من السياسة الخاضعة لسلطة الدولة الوطنية إلى السياسة متعددة المراكز، ويشاطره الرأي المفكر هيلد D. Held الذي يعتقد أنه ينبغي أن تفهم السيادة اليوم على أنها قوة مفصومة، كما ينبغي إدراكها على أنها مقسمة بين سلسلة من الممثلين الوطنيين والدوليين. (4)

وحتى أن هناك من القانونيين من يقر بتراجع الدولة وتصدع هويتها في المجال الدولي، جراء تعرضها إلى جملة من الاختراقات والتي طالت حتى كيانها القانوني وكينونتها الدولية.

فمن ضمن آثار العولمة هو فقدان الدول لوضعيتها المركزية في العلاقات الدولية، وبتعبير آخر أصبحت الدول مجرد حلقات ضمن سلسلة كبيرة أو شبكة معقدة ذات سلطة فوق قومية Pouvoir supranational، فالفواعل المختلفة هي التي صارت تقرر السياسات الاقتصادية، هذه الأخيرة ما لبثت تفلت شيئا فشيئا من إطارها المحلي والقومي لتقع في شباك الشركات متعددة الجنسية والمصارف والبنوك والمؤسسات الاقتصادية الدولية. (5)

وهناك دعوات كلاسيكية وحتى معاصرة تنتمي إلى التيار المناوئ لتحكم الدولة في المجال الاقتصادي والتخطيط له، وقد بلغ تطرف هذا التيار إلى حد ضرورة إقصاء الدولة نهائيا من المشهد الاقتصادي، حيث اعتبر الدولة معرقلا للعملية الاقتصادية ولحرية السوق.

يرى معظم الليبراليين أن مفتاح التنمية الاقتصادية هو قدرة الاقتصاد على تحويل نفسه استجابة للظروف المتغيرة، ويعتقدون أن فشل الكثير من البلدان في التكيف مع الفرص الاقتصادية يكمن سببه في أنظمتها الاجتماعية والسياسية، وليس في كيفية تشغيل نظام السوق الدولي، بينما الدول التي عرفت تطورا اقتصاديا فكانت بمنأى عن معيقات التدخل السياسي والأكثر اندفاعا لتحرير اقتصاداتها وأسواقها. (6)

يرى كينيشي أوهما Kennichi Ohmae في كتابه: «نهاية الدولة الوطنية» أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي، كما شكلت العولمة تحديا كبيرا لسيادة الدولة، وذلك بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى، أي لمؤسسات فوق قومية، وإلى الأسفل أي إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. [7] ومن جهته يساند ريتشارد أوبريان R. Obrien هذا التوجه في كتابه «نهاية الجغرافيا» حيث يركز على حركة رأس المال وانسيابها عبر الحدود مخترقة حدود سيادة الدولة الوطنية، وهذا ما يجعل قوى السوق تنمو على حساب قوة الدولة الوطنية، وهذا ما أدى بالكاتبة سوزان سترانج Suzan Strange إلى استنتاج بأنه في ظل العولمة الأسواق تربح والحكومات تخسر، وهو ما عبر عنه أندرو ماسي Andrew Massey بسوقنة الدولة the Marketisation of State.[8] ولعل أفضل من عبر عن مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بال Bell Daniel حينما قال: «الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، الإرهاب) وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى[9]

II. موقع الدولة في ظل التكتلات الإقليمية

لا ريب أن المتغيرات الاقتصادية التي يعرضها المسرح العالمي تحتل المقدمة، فإذا كان الملاحظون والمنظرون بالأمس يتحدثون عن الجيوسياسة Géopolitique وتوابعها من الأدبيات والمفاهيم، فقد احتلت اليوم الأدبيات الاقتصادية كثيرا من الحقول الفكرية، وصار الحديث عن الجيواقتصاد Géoéconomie وجيورأسمال Géocapital، كما انتقل العالم من التحالفات الأمنية والعسكرية إلى التكتلات الاقتصادية.

بات يتضح جليا أن الأداء الاقتصادي للدولة لم يعد كافيا للتكيف ومواكبة وتيرة المنافسة الاقتصادية والتجارية العالمية، ومن ثم تعرف الساحة الدولية زخما من التوجهات الهادفة إلى التكتل الاقتصادي والتعاون الإقليمي للحد أو للتقليص من الآثار السلبية التي قد تنجم عن عولمة التجارة ورأس المال، وبالمقابل الحصول على أقصى المكاسب الممكنة.

فالاقتصاد القُطري أو القومي تضاءلت فعاليته ودوره زمن العولمة، فالفردانية و»الانعزالية» والمخاوف الناجمة عن عولمة الاقتصاد والآثار التي تسوقها شكلت دافعا للعديد من الدول والمناطق إلى التكتل والتجمع لمواكبة هذه الدينامية، ويكفي التدليل على هذا الاتجاه الذي ما انفك يتعاظم، أن عدد التجارب التكاملية ناهز 45 تجربة عبر العالم منذ بداية التسعينيات منها الجديدة ومنها ما أعيد إحياؤها.

وبالنظر إلى كثافة مسارات الاندماج والتكامل التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينيات إلى يومنا هذا، تساءل الكثير من الباحثين عما إ ذا كان العالم يسير نحو عولمة أم نحو أقلمة؟

لقد اختزل الاقتصاد العالمي الراهن الوحدات السياسية إلى مجرد فضاء يحتوي على مجموعة من الامتيازات والعوامل الدافعة لتطوير السوق العالمي، وعليه فإن الفواعل الجديدة في الساحة الاقتصادية أضحت تضاهي بل وأحيانا تحجب الدور المركزي للدولة الأمة وصارت عبارة عن أقاليم ومناطق فوق قوميةTerritoires supranationaux بفعل الترابط الجغرافي الذي أحدثته حركية المبادلات. (10)

ويبدو أن مسارات الاعتماد المتبادل والروابط التي يحدثها التكامل الاقتصادي من شأنها أن تتطور وتسير نحو مزيد من الترابطية والتشابك في المجالات الأخرى السياسية والثقافية، مما يفقد الدولة سيادتها الفعلية نظرا لانبثاق «هوية» جديدة أو نوع من «الهوية عبر القومية» تحل محل «الوطنية» أو «القطرية».

كلما سارت الدول نحو مراحل متقدمة من التكامل كلما نشأت مؤسسات تكاملية «عبر قومية» تتولى مهام التنسيق وتقوم مقام البنى والمؤسسات القومية، مما يجعل أدوار الوحدات السياسية ومؤسساتها تخفت شيئا فشيئا أمام تنامي قواعد المؤسسات والهيئات الناشئة عن تطور المسار التكاملي.

وفي هذا الصدد تذهب نظرية الأنساق والإدارة الدولية إلى تقزيم أدوار الوحدات السياسية في إدارة عمليات التكامل الإقليمي، وترى أن آليات السوق بإمكانها أن تؤّمن انتظامية أو سيرورة علاقات القوى الفاعلة فيما بينها، وهذه الأنساق ماهي في الأخير سوى مجموعة الضوابط والقواعد التي تلتقي حولها القوى الفاعلة على المستوى عبر القومي. (11)

يرى الاقتصادي الياباني كينيشي أوما Kennichi ohmae أن الدولة الأمة L'état Nation حلت محلها دولة جديدة والتي سماها الدولة المنطقة L'état Région ، وهي نتاج انصهار الوحدات السياسية في مسارات التكامل التي أحدثها الترابط الاقتصادي الناتج بدوره عن تحرير الأسواق والمبادلات. (12)

وهناك العديد ممن يساند الرأي السالف، ففي سياق استشراف واقع التكتلات الاقتصادية نجد من المفكرين من يذهب إلى أن الدولة ستتحول صفتها من صفة «الأمة» إلى صفة «المنطقة»، فإذا كان إرساء الدولة منذ القرن 17 قد قام على مقومات السيادة

والوحدة الترابية والحدود السياسية، فإن ذلك من شأنه أن يتلاشى مستقبلا أين قد نشهد تحول الدولة الأمة إلى الدولة المنطقة، والتي لا تخضع إلى حدود بقدر ما تخضع للأسواق والتدفقات التجارية والمالية، وإذا كانت الدولة الأمة قد أسست لهوية وطنية فإن الدولة المنطقة تؤسس لهوية إقليمية. (13)

إن سعي الدول للاندماج والتكتل في الوقت الراهن إنما هو دلالة وتعبير عن عجز «الفردانية» في العلاقات السياسية والاقتصادية، فالبحث عن التكتل والتجمع الإقليمي من طرف الوحدات السياسية إنما هو في واقع الأمر بحث لتعزيز السيادة والمحافظة عليها، وفي الوقت ذاته قد يقود هذا البحث عن تعزيز السيادة إلى نتيجة عكسية، أي إلى تقليص تلك السيادة أو حتى ذوبانها في فضاء أوسع. (14)

إن ديناميكية النمو الاقتصادي الرأسمالي وما تفرزه من تطور تكنولوجي ومن اعتماد متبادل مكثف بين الاقتصادات الوطنية، تقوم في نفس الوقت بإضعاف الدولة القومية وتجعل رؤية الوجود السياسي من منطلق قومي أقل صلابة في الحاضر والمستقبل من الفترات السابقة. (15)

مما سبق يظهر وأن الدولة الوطنية صارت بين مطرقة الفردانية والعزلة وسندان التكتل والانصهار، ومهما يكن فإن التوجهات الإقليمية باتت ضرورة حيوية بل وحتمية فرضتها ظاهرة العولمة كما فرضتها في آن واحد ظاهرة الأقلمة، وما على الدولة إلا الاستثمار في قواها الذاتية والكامنة لكي توازن أو لكي تُوَفِق بين مقتضيات هويتها الوطنية وانتمائها والتزاماتها الإقليمية.

III. الشركات متعددة الجنسية: إمبراطوريات تزاحم الدول

أضحت الشركات متعددة الجنسية فاعلا أساسيا على الساحة الاقتصادية الدولية بالنظر إلى اتساع نشاطاتها وحتى نفوذها المتنامي، بل وصارت منافسا قويا للدول سواء من حيث تنظيمها أو امتدادات استراتيجياتها العالمية.

وتعرف الشركات متعددة الجنسية على أنها تلك الشركات التي تمتلك أكثر من فرع إنتاجي وتسويقي في أكثر من دولة، وكقاعدة عامة فإن الشركات متعددة الجنسية تسيطر فيها النواة المركزية أو المؤسسة الأم أي في بلدها الأصلي Home country على الرأسمال الكلي لفروعها، وتطلق عدة تسميات ونعوت على هذه الشركات على غرار الشركات الكوكبية، الشركات العابرة للقومية، الشركات متعددة الجنسية، وغيرها من الأوصاف والتسميات.

والشركات متعددة الجنسية مسمى أو مصطلح ذكر لأول مرة في مجلة «بزنس ويك» Buisness week الأمريكية وكان ذلك سنة 1963 في ملحق خاص بعنوان: «الشركات متعددة الجنسية»، وبعدها حصل انتشار وتداول لتلك التسمية في الأدبيات الاقتصادية. [16] ولعل أهم ما يميز هذه الشركات هي استراتيجيتها ذات البعد العالمي، أي امتداداتها وتوزيعاتها الجغرافية تنظيما، إنتاجا وتسويقا، زيادة على تعدد نشاطها من تخطيط وتصميم وإنتاج واستثمار، فهي عبارة عن كيانات عملاقة من خاصياتها تدويل وعولمة الإنتاج، إضافة إلى تخصيصها لميزانيات ضخمة من أجل البحث والتطوير المستمر للمنتوج، وذلك بغية احتكار الأسواق، وكذا للتكيف المستمر مع المستجدات، أي المتطلبات المتجددة للسوق.

ويظهر مع بداية الألفية الجديدة، أن للشركات متعددة الجنسية الأثر البالغ على النظم التجارية والمالية والنقدية العالمية، حيث تستحوذ في مجموعها على أكثر من 40 % من حجم المبادلات العالمية، كما أن حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات وفروعها، وهو المؤشر الذي يبين مركزها المرموق في التسويق الدولي. الأكثر من ذلك، فإن نشاطاتها الإنتاجية والتجارية تؤثر في هيكل المبادلات العالمية، وحتى في التقسيم الدولي للعمل. [17] وقد بلغ عدد هذه الشركات في هذه المرحلة حوالي 64 ألف شركة أم و866 ألف فرع تابع لها، وقد بلغت مبيعاتها عام 2002 حوالي 18 تريليون دولار، في حين وصل حجم استثماراتها المباشرة إلى ما يفوق 7 تريليون دولار، وبفضل هذه الشركات نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة أسرع من التجارة العالمية في الأعوام الأخيرة. [18]

والأرقام الأخيرة تبين حجم وتأثير هذه الشركات على الصعيد الاقتصادي، وحتى على الصعيد الاجتماعي القيمي وكذا السياسي، وكثيرا ما اقترن نشاط هذه الشركات بالضغوط التي تمارسها على صناع القرار سواء في بلدانها الأم، أو في البلدان المضيفة لاستثماراتها. فمن ناحية تأثيرها في بلدها الأصلي أو الأم، فعلى سبيل المثال تعتبر الشركات متعددة الجنسية ذات المنشأ الأمريكي هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبارها المقابل الاقتصادي للقواعد العسكرية الأمريكية في الخارج كما يقول إدواردلوتواك Edward Luttwak. [19] فالعلاقة بين القوة الاقتصادية والهدف السياسي متشابكة، كما أن السياسة والاستراتيجية في الأخير ما هي إلا الصورة السياسية للمصالح الاقتصادية الحاكمة. وليس هناك ما هو أوضح من هذه الحقيقة في الواقع الأمريكي، ذلك لأن الشركات العملاقة ومديريها يستطيعون التحكم في السياسة بعديد الوسائل سواء بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، من خلال تشكيل الرأي

العام الأمريكي وكذا توجيه السلوك التصويتي والتدخل في اختيار الحكومة، وتحريك مشاعر الولاء.

ويمثل الكونغرس الأمريكي قناة اتصال بين أجهزة الحكم ومصالح هذه الشركات ورجال الأعمال، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ باتريك بوتلر Patric Botler أنه من أجل تعزيز أهداف الشركات متعددة الجنسية في النمو والتوسع الدولي، فقد أنشأت روابط مع الحكومة منذ مدة كبيرة، وبالرغم من ضرورتها إلا أنها غالبا ما تفسد العملية الديمقراطية وأطرافها في النظام الدستوري، فالنواب يتم إغراؤهم –غالبا بنجاح– بالعطلات مدفوعة الأجر والمساهمات لتمكين الشركة من تحقيق تمثيل خاص، أو شراء صوت متحيز في تشريع خاص، أما وظائف الحكومة ذات الوزن البيروقراطي الكبير فهي مفتوحة أمام رجال الأعمال، والشركات الضخمة لا تشتري الأصوات فحسب وإنما تصنعها أيضا. وقد أوضحت دراسة لريتشارد بارنت Richard Barnet أن معظم الوظائف السامية والمناصب الحساسة في الكونغرس والحكومة ووكالة المخابرات المركزية ينحدر أصحابها من المؤسسات والشركات العملاقة[20]

وعلى صعيد البلدان المضيفة أو المستقبلة لهذه الشركات، فالاستثمار الأجنبي كانت له عواقب سياسية سلبية على الأقطار النامية، إذ يرى بعض النقاد أن هذه الشركات تحتاج إلى وجود حكومة مضيفة متعاطفة مع الرأسمالية. وينشأ عن علاقة هذه الشركات بالبلاد المضيفة ظهور النظم الاستبدادية، وخلق تحالفات بين الرأسمالية الدولية والنخبة المحلية، ويدعم هذا التدخل الاستغلالي تدخل حكومات هذه الشركات الأجنبية في الشؤون الداخلية للأقطار الأقل نموا. وبهذا الأسلوب فإن الاستثمار الأجنبي يجعل القطر المضيف تابعا سياسيا لإقليم الشركة الأم، وهو ما يخل بسيادته. [21]

يبدو أن الاستراتيجيات والنشاطات وحتى الضغوطات التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية في الدول المضيفة لها قد وضعت القرار السياسي والسلطة السياسية، وكذا القوانين الوطنية، وحتى السيادة الوطنية موضع تشكيك واهتزاز، فقدراتها المالية الهائلة جعلت منها قوة تأثير على النخب والحكومات، وحتى على توجيه السياسات المحلية بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها.

وكما جاء في تقرير للمركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية، أن العولمة هي في طريقها إلى تحويل دور الدولة الأمة تحويلا جذريا. فالامتيازات التي وضعتها الحكومات اعتبارا لدرجة تدخلها الاقتصادي ولسياستها المالية والجبائية تصطدم بعوامل

دولية لا رقيب عليها ولا مفر لأحد منها، فالقرارات الاقتصادية التي تطال الاستثمار والملكية الفكرية والمعايير التقنية، والبرامج الاجتماعية تنصرف تدريجيا عن الحكومات الوطنية وتتبع تدريجيا البيروقراطيات عبر الوطنية وكذا الشركات الكبرى. (22)

كثيرا ما تضغط الشركات متعددة الجنسية لتفكيك مختلف الحواجز الجمركية والنظم الضريبية والقوانين المحلية التي تقف عائقا أمام استثماراتها وتحويلاتها المالية، وبالمقابل وأمام الحاجة الماسة لاستثماراتها ترضخ الدول المضيفة لمثل هذه الضغوطات، حيث تعمل على تسهيل عمل هذه الشركات وتمنحها امتيازات وجملة من التنازلات التي تصل إلى حد المساس بسيادتها.

فالشركات عبر الوطنية تستند إلى مبدأ اللاتقنين Déréglementation، وترفض أي تشريع أو تنظيم جبائي أو جمركي، وحجتها في ذلك أن القوانين تتعارض ومفهوم تراكم رأس المال، والذي يعد المحرك الأساس لأية انطلاقة تنموية اقتصادية. فرأس المال المدمج في عملية الإنتاج لم يعد وطنيا خالصا، بل رأسمالا عالميا أو بالأحرى معولما Capital Mondialisé بفعل توغلات الشركات متعددة الجنسية، ومن ثم استطاع رأس المال الأجنبي تحت إدارة الشركات العملاقة اختراق المجال التنظيمي للدولة. (23)

إن تصاعد قوة الشركات متعددة الجنسية جاء على حساب الكيانات التقليدية وعلى رأسها الدولة، كما أن المراكز المالية الكبرى التي تسيطر عليها هذه الشركات قد قلصت من الدور الاقتصادي للدولة، وأضحت العولمة الاقتصادية في واقع الحال تكريسا لنشاطات وتأثيرات الشركات متعددة الجنسية. (24)

إن تأثير وانعكاسات نشاط الشركات متعددة الجنسية لا يتوقف مداه عند الدول المتخلفة بل يتعداه إلى قلب الدول الصناعية الكبرى، حيث تتغلغل هذه الشركات في دوائر صنع القرار، وتربط صلات ومصالح وثيقة مع مراكز القوة في المجتمع ومع الأجهزة الحكومية، وهو ما يتيح لها الحصول على الامتيازات والحماية والدعم والسند لبلورة استراتيجياتها وبلوغ أهدافها، وغالبا ما يتم ذلك على حساب سيادة الدولة الوطنية.

IV. نحو «مواطنة عالمية» أو «مجتمع مدني عالمي»

على غرار الاقتصاد والتجارة والثقافة والقانون، يبدو وأن اتجاهات أو موجات التغيير الكبرى Megatrends ستطال أيضا مسألة المواطنة وكذا المجتمع المدني، خاصة بتعميق الاتجاه العالمي لقضايا حقوق الإنسان والفقر والأوبئة والتنمية والحوار الحضاري والديانات، وغيرها من القضايا التي اتسعت آفاق انتشارها، وأضحت محل

اهتمام واسع مقارنة بالعقود السابقة، فالثورة المعلوماتية ومحصلة ما أنتجته من وسائل اتصال حديثة صارت تخاطب الأفراد والمجتمعات مباشرة وفي كل مكان، فانتفت بذلك الفواصل الجغرافية والزمنية.

وقد ساهم ما أحدثته طفرة تكنولوجيا الاتصالات الهائلة من تواصل وتقارب بين المجتمعات والشعوب، والنشاطات المكثفة للمنظمات غير الحكومية، وكذا مختلف أبعاد العولمة وما خلفته من إفرازات، في قيام حس عالمي إزاء قضايا المعمورة قاطبة. ذلك ما ساعد أيضا على ظهور مفهوم المجتمع المدني الشامل أو العالمي Société Civile Globale.

برز مفهوم المجتمع المدني العالمي بقوة في سياق فلسفة ما بعد الحداثة، وكذا في خطابات العولمة، وهو المفهوم الذي يشير إلى العلاقات الاجتماعية التي لا تندمج في سياسة الدولة الوطنية، أو التي لا تُحدد من طرفها بقدر ما تعني مجموعة العلاقات الاجتماعية العابرة للحدود أو للأوطان، والتي تحددها القيم العالمية أو بالأحرى القيم «العولمية».

إن تخلي كثير من الوحدات السياسية عن أدوارها الاجتماعية تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق، قد جعل مسألة الحقوق تنفذ من المستوى المحلي إلى المستوى الخارجي، أي أن حقوق الأفراد أصبحت تتولاها تنظيمات عبر قومية، ومن خلال ذلك باتت الشؤون الاجتماعية مسألة شائكة تعرف مدا وجزرا. ذلك أن الدولة إذا استجابت لقوى السوق العالمي، فإنها بالضرورة ستتغاضى ولن تستجيب لقضايا وإرادات المجتمع. (25)

فعجز المنظومات الوطنية المختلفة عن معالجة واحتواء الأزمات والمشاكل المحلية، أو ضمان الحقوق الأساسية للأفراد قد عبّد الطريق أمام قوى عبر قومية لتنوب وتتولى الدفاع عن تلك الحقوق دونما اعتبار للاختلافات والجنسيات والقوميات، على غرار الأدوار التي أصبحت تقوم بها المنظمات غير الحكومية، والتي صارت تمثل ثقلا دوليا تتجاوز قدراتها قدرات المجتمعات المدنية الوطنية في التعامل مع المسائل المطروحة اجتماعيا. لذلك باتت العديد من المجتمعات تشكو تراجع حكوماتها عن أداء دورها الاجتماعي لاسيما في الدول الصناعية الكبرى، بعد أن انتقلت من دولة الرفاه Welfare State إلى سياسة التقشف والعزوف عن السياسات الاجتماعية. وبالتالي كانت الغلبة للمفهوم الجديد الذي صاغه الليبراليون الجدد والمتمثل في الحكومة المحدودة التي

تتولى الجانب السياسي والأمني، وتترك الجانب الاجتماعي والاقتصادي لتتولاه قوى أخرى.

إن قوى السوق باتت تفرض منطقها حتى على الحياة الاجتماعية من خلال ضغطها على الحكومات، لتترك التغطية الاجتماعية والضمانات والتأمينات الاجتماعية والتعويضات الصحية وكافة أشكال الدعم، على الرغم من أن مثل هذه الضغوطات تتعارض وتطور دولة القانون، وبذلك فإن هذه القوى تسعى إلى خلق دولة أو نموذج دولة الحد الأدنى un Etat minimal[26]، فالنماذج الاقتصادية والاجتماعية الجديدة تقوم أساسا على مبدأ دولة بصلاحيات أقل مقابل مجتمع مدني بصلاحيات أوسع Moins d'Etat et plus de société civile، وهو ما تدعو إليه العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وهذا المبدأ لم يلق الصدى الكافي لاسيما من قبل الدول النامية وكذا العربية التي تفتقر إلى مشاريع مجتمعية تأخذ بعين الاعتبار حقوق وحاجات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. [27]

بناء على ما سبق، تصبح الوضعية أو الشؤون الاجتماعية للأفراد غير متبناة من طرف الحكومات، وهو ما يولّد فراغا قد تسده قوى خارجة عن المجتمع، على غرار المنظمات غير الحكومية والمنظمات والحركات الحقوقية، فعلى غرار قابليتها للاختراق في المجال الاقتصادي، أضحت الدولة الوطنية عرضة لاختراق بنائها الاجتماعي، فالفراغ الاجتماعي الذي نتج عن تعاظم الوظيفة الاقتصادية للفاعلين عبر القوميين من جهة، وتقلص الوظيفة السياسية والاجتماعية للفاعلين الوطنيين من جهة أخرى، قد خلّف فجوة في المجال الاجتماعي تحاول المنظمات عبر القومية احتواءها.

إن تخلي الدولة الأمة أو تراجعها عن وظيفتها الاجتماعية قد يفرز وضعا من الصعب السيطرة عليه مستقبلا، حينما تنوب الكيانات عبر الوطنية عن الدولة لحماية أو الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات، بل وباستطاعة هذه الكيانات أن تتحول إلى قوى ضاغطة قادرة على تجنيد الجماهير والرأي العام، بل وأن تتحول إلى قوى تتدخل وتمس بالسيادة القومية. [28]

إن حالة الشغور الاجتماعي الذي ولّدته آليات اقتصاد السوق الصارمة قد مّهد الطريق للمنظمات الدولية غير الحكومية لملئه وتولي شؤون وحقوق الأفراد، فالبطالة والفقر والفوارق الطبقية واهتزاز البنى الاجتماعية بفعل عولمة الاقتصاد قد مسّ حتى عقد المجتمعات الرأسمالية العريقة، وبالمقابل فإن تخلي الدولة عن المضمار الاجتماعي خلّف تذمر المجتمعات المدنية التي صارت تحتضنها المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية،

حيث أيقنت أنها المنبر الفعال والملائم لإسماع صوتها، ومن ثم فإن المجتمع المدني العالمي قد يصبح يوما حقيقة بالنظر إلى التفاعل الكثيف الذي يطبع مختلف شبكات العلاقات الدولية، إذ من الممكن أن ينتقل مفهوم المجتمع المدني الشامل أو المواطنة العالمية من الحيّز التجريدي إلى واقع ملموس.

إن دعاة المجتمع المدني الشامل يعملون جاهدين على تحويل الفرد إلى مواطن عالمي تتسع هويته إلى الهوية العالمية، ويتسع معه إدراكه بكونه عنصرا فاعلا في العالم، وهو في هذا النطاق يخضع لصيرورة الانتقال من أسر الدولة القومية وحدودها الضيقة إلى رحاب الإنسانية شديدة الاتساع، ومن الولاء للوحدة السياسية إلى الولاء والانتماء إلى العالم بأسره.[29]

إن وضعية الاحتقان السياسي والاجتماعي التي تعيشها الكثير من المجتمعات قد تحتويها المنظمات غير الحكومية، لتشكل بذلك لنفسها منطلقا لحيازة شرعية تمثيل المجتمعات المدنية الوطنية على مستوى أعلى أي عبر قومي، يتجاوز حدود الدولة الأمة، لينتقل بذلك الولاء من الدولة الأمة إلى الإطار عبر القومي، ومن ثم ستدفع الحكومات ضريبة وثمن تخّليها عن السياسات الاجتماعية.

الخاتمة:

بالرغم من تصاعد وتيرة الضغوطات والتأثيرات على سيادة الدولة الوطنية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال كيانا أساسيا في العلاقات الدولية، وعلى الرغم أيضا من أن ظاهرة العولمة قد أفرزت نماذج سياسية واقتصادية واجتماعية مستقلة ومناقضة لسياسات الدولة، إلا أن هذه الأخيرة تُعد اللاعب أو الفاعل الأساس والمحوري على الساحة الدولية. فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها بأي حال هي أن الدولة لم تكن في يوم من الأيام بمنأى عن التأثر بما يجري من حولها وفي بيئتها، ومن ثم فحتمية التطور تفرض على الدولة الوطنية التأقلم مع التطورات والأوضاع المستجدة.

ويذهب العديد من الكتاب والباحثين من أمثال بول هيرست P. Hirst وروبرت كيوهان R. Keohane في كتابهما (Globalization in question) وروبرت بوير Boyer .R ودانيال دراش D. Drache في كتابهما (State Against Market: the limit of Globalization) ، وكذلك أنتوني جيدنز A. Giddens في كتابه: (Modernity and Self-identity) ، كل هؤلاء يتفقون على أن هناك القليل من التغيير الذي أصاب مركزية الدولة الوطنية وأهميتها في النظام الدولي، كما أنها لا تزال الفاعل الرئيسي، ومحافظة على سيادتها الوطنية وفارضة لها. (30)

على الرغم من طغيان قيم الليبرالية وآليات السوق الحرة، إلا أن العملية الاقتصادية مازالت في صميم نشاطات الدولة، وبالرغم أيضا أنه من الصعب التنبؤ بطبيعة تفاعل الدولة والسوق في البيئة المستقبلية، فإن هناك تطورات معينة تبدو محتملة، فقد حدث ويحدث تسييس متعاظم للنظام الاقتصادي الدولي، كما تنامى التدخل الحكومي في مجال التجارة والمال والإنتاج، فمحاولات إزالة القيود في الداخل تبدو مصحوبة في كثير من الحالات بزيادة حماية الأسواق المحلية، والمبادرات السياسية المصممة على تعزيز الأهداف القومية. (31)

ومهما قيل عن كون قوى وآليات العولمة قد غيّبت الدولة تماما (وهو قول مبالغ فيه)، أو أنها قد قلصت من وظائفها وهامش تحركها (وهو قول يبدو نسبيا وواقعيا) فالدولة لا تزال تلعب أدوارا مركزية محليا ودوليا، وحتى وإن تعرضت لاختراقات في هويتها وسياستها وحتى في سيادتها، فإنها تبقى كيانا قائما. وفي ذات السياق يقر ريتشارد هيغو Higgot .R أن الدولة ليست في طريق الزوال أو الاندثار كما يعتقد البعض، وإنما هي قادرة على التكيف، كما أنها تعرف نوعا من التوزيع في وظائفها

على قوى محلية وأخرى عبر قومية مشّكلة بذلك شبكة تتعامل في إطار نظام كثيف من العلاقات تؤثر فيها وتتأثر بها. (32)

في الختام، يمكن أن نلاحظ أن درجة تأثر سيادة الدول بمدخلات العولمة أمر نسبي، حيث يتوقف ذلك على قدرتها على امتصاص الضغوطات والاختراقات التي تتعرض لها، فكلما استطاعت الدولة توظيف قواها وإمكاناتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وحققت نوعا من الانسجام الداخلي (ديمقراطية –شفافية –مشاركة) زادت قدرتها على التكيف مع تأثيرات البيئة الدولية. ذلك أن كفاءة وقدرة ورشادة الدولة بمؤسساتها وأجهزتها هي التي تحقق وتفرض وتجسد في الأخير مقتضيات السيادة.

الهوامش:

*ظهر مصطلح الليبراليين الجدد أو الليبرالية الجديدة في خمسينيات القرن الماضي على يد ميلتون فريدمان Milton Freedman مؤسس مدرسة شيكاغو والتي تشمل مجموعة باحثين واقتصاديين من الاتجاه النقدي Monétariste والتي ستتأثر بأفكارهم لاحقا المؤسسات الدولية المالية والنقدية.

1 Mohamed Dahmani, **Les voies de développement dans l'impasse**, Alger : O P U, 1986, p45.

2 ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، ط1، بيروت : دار الحقيقة، 2000، ص206.

3 كمال مجيد، **العولمة والديمقراطية، دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق**، بغداد : دار الحكمة، 2000، ص102.

4 أولريش بك، **ما هي العولمة؟**، (تر : أبو العيد دودو) ، ألمانيا : منشورات الجمل، 1999، ص ص60–58.

5 Charles Albert Morand, **Le droit saisi par la mondialisation**, Bruxelles : Brylont éditions, 2001, p81.

6 Charles Kindelberger, **Foreign trade and the national economy**, New Haven: Yale university press, 1962, pp109-112.

7 مازن غرايبة، «مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، العدد 13، ديسمبر 2005، ص191.

8 المرجع نفسه، ص191

9 المرجع نفسه، ص 191.

10 Annie Vinoukur, **Décisions économiques**, Paris : Economica, 1998, p40.

11 لمزيد من التفاصيل أنظر : ريمون حداد، مرجع سابق، ص ص211 – 214.

12 Kennichi Ohmae, **La géographie secrète de la nouvelle économie, l'an 15 après Gate**, (traduit par: Michel Seac, H). Paris: village mondial, 2001, p 160.

13 Alain Nonjon, La mondialisation, Paris : SEDES, 1999, pp 66-68.

14 Pascal Lorot, Introduction à la géoéconomie, Paris : économica, 1999, p 50.

15 وليد عبد الحي، «تأثير التكنولوجيا في العلاقات الدولية»، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 04، 1986، ص68.

16 السيد أبو الخير، **استراتيجية فرض العولمة : الآليات ووسائل الحماية**، القاهرة : إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص194.

17 عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2003، ص197.

18 موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات**، (تر : محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية)، الرياض: دار المريخ للنشر، 2007، ص215.

19 Edward Luttwak, "From Geopolitics to Geo-economics. Logics of Conflict, Grammar of Commerce", **The National Interest**, summer 1990.

20 محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص295 – 298.

21 روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، الرياض : ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص: 306.

22 يحيى اليحياوي، **العولمة : أي عولمة؟**، بيروت، إفريقيا الشرق للنشر، 1999، ص: 84.

23 Francois Crépeau, Mondialisation des échanges et fonction de l'Etat, Paris : Brylant éditions, 1997, p : 22.

24 Abdenour Benantar, «La mondialisation, l'état et la sécurité», **colloque international sur la mondialisation et la sécurité**, Alger du 4 au 7 mai 2002.

25 Francois Crépeau, op.cit., p : 26.

26 Jean Pierre Gerand, Jaques Boité (eds), **Le rôle de l'état au début du 21e siècle**, Paris : PUF, 2001, p155.

27 Mohamed Dahmani, op.cit, p: 24.

28 فاروق العربي، **الدولة الأمة على محك العولمة**، الجزائر : طاكسيج كوم، 2009، ص: 59.

29 محسن أحمد الخضري، **العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2000، ص : 60.

30 مازن غرايبة، مرجع سابق، ص : 187.

31 روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص: 507.

32 Richard Higgot, Globalization and regionalization, Abu Dhabi: the Emirates center for strategic studies, 1998, pp: 55-56.